الأمم المتحدة S/2005/177

مجلس الأمن

Distr.: General
17 March 2005
Arabic
Original: English

التقرير المرحلي السادس للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

أولا – مقدمة

١ – مدد مجلس الأمن، بقراره ١٥٦١ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا حتى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وطلب إليّ أن أواصل تقديم تقارير دورية عن التقدم الذي تحرزه البعثة في تنفيذ ولايتها. ويغطي هذا التقرير التطورات التي حدثت منذ تقريري المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ (S/2004/962).

ثانيا – التطورات السياسية الرئيسية

٢ – تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير إحراز بعض التقدم في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. واستمرت الأعمال التحضيرية للانتخابات التي ستجرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ على مسارها المعتاد، عندما أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات عن الجدول الزمني للانتخابات. وتزايد النشاط الانتخابي عندما بدأت الأحزاب السياسية والأشخاص الذين يطمحون للترشيح إلى منصب رئيس الجمهورية بمناقشة التحالفات الممكنة. وفتحت الفصائل المسلحة سابقا صفحة جديدة، فشكل بعضها أحزابا سياسية جديدة وانضم بعضها الآخر إلى الأحزاب الموجودة. وعادت أعداد متزايدة من المشردين داخليا واللاجئين إلى منازلهم في المقاطعات. أما برنامج التدريب المعد لدائرة الشرطة الليبرية الجديدة فقد حقق تقدما مطردا. واستمرت عملية استعادة الإدارة في المقاطعات، رغم أن ذلك تم ببطء. ولم يتحقق تقدم يذكر في الجهود المبذولة لترسيخ حكم القانون وتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد، وواصلت حكومة ليبريا الوطنية الانتقالية عملها، على الرغم من حدوث توترات داخلية شديدة.

٣ – وعلى الرغم من تحقق هذه المكتسبات، ما زالت العملية السلمية تواجه تحديات كثيرة. فما زال هناك قلق بشأن أداء حكومة ليبريا الوطنية الانتقالية، لا سيما الافتقار إلى

220305 220305 05-27160 (A)
0527160

الشفافية في جمع الضرائب واستعمالها والمقاومة التي يبديها بعض موظفي الحكومة والشركات العامة تجاه الإصلاحات ومراجعة الحسابات التي تهدف إلى محاربة الفساد.

٤ - ونتيجة للضغط الذي تمارسه الجهات المانحة، اتخذت الحكومة بعض الخطوات المشجعة لمعالجة المشاكل الملحة التي تتمثل في الفساد والافتقار إلى الشفافية والمساءلة، بإنشاء فرقة عمل معنية بالفساد ولجنة لإدارة النقدية. كذلك وجه رئيس حكومة ليبريا الوطنية الانتقالية، تشارلز غايد براينت، كافة الوكالات الحكومية، باستثناء مكتب الهجرة والجمارك لإخلاء بناء فريبورت في مونروفيا للقضاء على دفع ''الإكراميات والرسوم'' لوكلاء الوزارات المتعددة من أجل تثبيت أسعار السلع الأساسية. وفضلا عن ذلك، أقامت الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية، في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، لجنة للتحقيق في مزاعم المخالفات الإدارية والمالية التي تمس قيادتها. وقد استنتجت اللجنة، التي قدمت تقريرها في ٨ آذار/مارس، أنه حدثت مخالفات إدارية ومالية، وأوصت، في جملة أمور، باتخاذ تدابير تصحيحية مناسبة. ودفع ذلك إلى اقتراح قدمه بعض أعضاء الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية بأن توقف قيادتها عن العمل لفترة تصل إلى سبعة أشهر. غير أن المناقشات التي تلت بشأن هذا الاقتراح تطورت إلى مشاجرة اضطر معها أفراد البعثة إلى التدخل لاستعادة الهدوء.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرت محاولات من قبل بعض موظفي الحكومة الأقدم للتحايل على الأحكام الواردة في اتفاق السلام الشامل. وأعلن وزير العمل، لا فيلي سوبوود، ووزير شؤون رئاسة الجمهورية، جاكسون دو، عزمهما على الترشيح لرئاسة الجمهورية ولمقعد في مجلس الشيوخ، على التوالي، في الانتخابات المقبلة، وهذا يتعارض مع المادة ٢٥ (٤)، التي تحظر على الوزراء الرئيسيين في الحكومة الوطنية الانتقالية لليبريا الترشيح لمنصب انتخابي في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر. واحتج وزير العمل بأن هذا الحكم لا يتفق مع المادة ٢١ (٦)، التي تقرر أنه لا ينبغي أن يوجد تقييد على أعضاء جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية والحركة من أجل الديمقراطية في ليبريا من تشكيل الأحزاب السياسية. وذكرت كل من البعثة وفريق الاتصال الدولي المعني بليبريا أنه لا يوجد تعارض بين هاتين المادتين. وفيما بعد أكدت اللجنة الوطنية للانتخابات هذا الموقف من جديد كما أكده وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الجنرال عبد السلام أبو بكر.

٦ - شكل العدد الكبير للأحزاب السياسية والمرشحين لرئاسة الجمهورية الطامحين في خوض انتخابات تشرين الأول/أكتوبر مصدر قلق بالنسبة لبعض الليبريين. ويوجد حاليا

١٠ أحزاب سياسية مسجلة و ٤٣ مرشحا للرئاسة. وأعربت ٣٠ رابطة سياسية أخرى عن عزمها على التسجيل بوصفها أحزابا.

ثالثا – رصد تنفيذ اتفاق السلام الشامل

٧ – واصلت الاجتماع بانتظام آليتان لرصد تنفيذ اتفاق السلام الشامل، هما لجنة رصد التنفيذ وفريق الاتصال الدولي المعني بليبريا.

٨ – ما زال العمل دون الإقليمي مع عملية السلام في ليبريا قويا. فبدعوة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، حضر ممثلي الخاص، جاك بول كلاين، اجتماعا على المستوى الوزاري لمجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة، كما حضر اجتماع رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعقود في أكرا في ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير، على التوالي. وفي الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٦ آذار/مارس، قام وسيط الجماعة بزيارة ليبريا للوقوف على التقدم المحرز في عملية السلام والتحضيرات لانتخابات ١١ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٣ آذار/مارس، انضم إليه ثلاثة من وزراء خارجية الجماعة هم وزراء غانا ونيجيريا وسيراليون، وكذلك ممثلون عن وزيري خارجية السنغال وغينيا، كانوا بزيارة لمدة أربعة أيام لليبريا لتقييم حالة تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وفي نيسان/أبريل، ستستضيف الجماعة الاجتماع الثاني لآلية التنسيق المشتركة بين الحكومة الوطنية الانتقالية لليبريا والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا. ومن المنتظر أن يعالج الاجتماع التحديات العديدة التي تحثم في طريق العملية السلمية، ومنها الافتقار إلى التمويل الكافي لتأهيل المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم، وأداء الحكومة الوطنية الانتقالية لليبريا، والعملية التي تفضي إلى الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر.

رابعا – نشر البعثة

٩ – حتى ١ آذار/مارس، ظل قوام البعثة ٨٥٤ ١٤ فردا من أصل القوام المأذون به البالغ ١٥ ٠٠٠ فرد (انظر المرفق). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشرت سرايا مشاة من الفرقة الإثيوبية في توتاون في مقاطعة غراندغاديه وفي فيش تاون في مقاطعة ميريلاند. وستقام قواعد تشغيلية متقدمة في مقاطعة غباربولو، وفي فويا في مقاطعة لوفا، وفي باركليفيل في مقاطعة غراند كرو بحلول أواخر آذار/مارس. ووصلت سرية إشارة نيجيرية إلى مونروفيا في أواخر شباط/فبراير، ومنذ ذلك الحين نشرت فصيلة في مقر كل قطاع (توبمانبيرغ، وغبارانغا، وزويدرو)، وبقي مقرها الرئيسي في مقر قوة البعثة.

١٠ - ويواصل جنود البعثة توفير الأمن في نقاط العبور الحدودية ويسيرون دوريات حدوية جوية ومتنقلة وعلى الأقدام. كما يعملون في عمليات تحصين وبحث وجمع للأسلحة وتدمير لها. ويعمل المهندسون العسكريون التابعون للبعثة في تشييد الهياكل الأساسية، ومنها صيانة الطرق لتسهيل حركة قوات البعثة، والمساعدة الإنسانية، وتوسيع نطاق إدارة الدولة.

١١ - وفي ١ آذار/مارس، بلغ قوام الشرطة المدنية التابعة للبعثة ١ ٠٥٩ فردا، من أصل حد أقصى مأذون به يبلغ ١ ١١٥ فردا، منهم ٥٦٩ من ضباط الشرطة المدنية، و ١٠ من ضباط الإصلاحيات، و ٤٨٠ ضابطا في أربع وحدات شرطة مشكّلة. وما زالت أنشطة الشرطة في داخل البلد تتوسع، فقد تم توزيع ضباط الشرطة المدنية التابعين للبعثة على ٢٢ منطقة نائية (بوشانان، وغبارنغا، وكاكاتا، ونوبمانبرغ، وزويدرو، وسانيكالي، وبو، وروبتسبورت، وريغرسين، وتوتوتا، وكاريسبيرغ، وفوينيا، وغرينفيل، وسلالا، وغانتا، وهاربر، وتابيتا، وهاربل، وييكيبا، وساكليبيا، ولوجاتو، وزرزر)، وكذلك على مطار روبرت الدولي، ومطار سبرنفز بين، ومرفأ فريبورت في مونروفيا. ولم تنشر قوات الشرطة المدنية التابعة للبعثة في مقاطعات ريفرغي وجرانت كرو وغاربولو بسبب عدم وجود عنصر عسكري تابع للبعثة في تلك المناطق.

١٢ - وفضلا عن قوام الشرطة المدنية المأذون به حاليا، ستدعو الحاجة إلى نشر مؤقت لوحدة شرطة مشكّلة خامسة، تتألف من ١٢٠ فردا، طيلة فترة الانتخابات لتعزيز قدرة البعثة على التحديات الأمنية الطارئة. وينتظر من هذه الوحدة الإضافية أن تكون متنقلة ومرنة، تستطيع الاستجابة بسرعة للمشاكل في المناطق النائية، دون إضعاف قدرات رقابة الاضطرابات الأهلية لدى وحدات الشرطة المشكّلة الأربع الأخرى المتمركزة في المناطق الآهلة بالسكان في مونروفيا وبوشانان وغبارانغا. إن الحاجة إلى وحدة متخصصة جيدة التجهيز، تستطيع استعمال وسائل غير فتاكة للسيطرة على الجموع، لا يمكن سدها بالشرطة الوطنية الليبرية المشكّلة حديثا، التي ستكون قليلة الخبرة نسبيا وضعيفة التجهيز بحلول فترة الانتخابات، كما لا يمكن سدها بجنود البعثة غير المستعدين لمثل هذه العمليات. وفي ظل هذه الظروف، أوصي بأن يأذن مجلس الأمن بـ ١٢٠ فردا إضافيا من الشرطة المدنية لفترة ستة أشهر، بدءا من آب/أغسطس.

١٣ - وفيما يتعلق بالأفراد المدنيين، فمن أصل مجموع مأذون به يبلغ ٦٣٥ فردا، لدى البعثة الآن ٤٨٣ موظفا دوليا، ٣٠ في المائة منهم من النساء. كذلك فإن لدى البعثة ٣٨٥ فردا من متطوعي الأمم المتحدة، يمثلون ٧٧ جنسية. أما موظفو الشؤون المدنية وموظفو القضاء التابعون للبعثة فمنتشرون في كافة المقاطعات باستثناء غراند كرو، في حين أن

موظفي حقوق الإنسان منتشرون على نحو دائم في ثماني مقاطعات. أما العمال الإصلاحيون فمقرهم في سجن مونروفيا المركزي ويسافرون أسبوعيا إلى مواقع في داخل البلد.

خامسا – الوضع الأمني

١٤ – ظل الوضع الأمني عموما في ليبريا هادئا ولكنه كان ضعيفا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وحدثت عدة حوادث من الخروج على القانون والاضطراب العنيف، لكنه لم تحدث اضطرابات رئيسية تهدد العملية السلمية.

١٥ – وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أفسدت الوضع الأمني في مونروفيا مظاهرات طلابية واسعة النطاق أتت من منظومة مونروفيا المدرسية الموحدة احتجاجا على إغلاق المدارس. وقد سد الطلاب الطرقات وهاجموا المركبات العائدة إلى موظفين حكوميين وأعضاء في الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية. كما جرت مظاهرات احتجاج من قبل الموظفين المدنيين احتجاجا على عدم دفع متأخرات المرتبات التي تعود إلى أيام إدارة تشارلز تايلور.

١٦ – وقد عمت الفوضى تدريجيا في صفوف المحاربين السابقين الذين ينتظرون فرص التأهيل وإعادة الإدماج، ونظموا احتجاجات في مونروفيا وبوشانان وغبارنغا خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٥. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، سد محاربون سابقون الطرق في منطقة غبارنغا بحرق إطارات وأثاث، وفي ٨ شباط/فبراير سد ٥٠ محاربا سابقا مسلحين بالحجارة مدخل اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج في مونروفيا.

١٧ – كذلك أثار المحاربون السابقون قلاقل في مزارع المطاط. ففي ١٤ شباط/فبراير، مارس محاربون قدامى تابعون للحركة من أجل الديمقراطية في ليبريا أعمال عنف في مزرعة سينوي للمطاط خلال مشادة تتعلق بالملكية. وأُغلقت المزرعة في وقت لاحق في انتظار وضع الصيغة النهائية لاتفاق ملكية جديد. وفي مقاطعة بومي استمر محاربون سابقون من جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية سابقا في احتلال مزرعة غوثري احتلالا غير مشروع، معلنين استعدادهم لاستخدام العنف لضمان استمرار سيطرتهم على المزرعة.

١٨ – وفي بليبو وهاربر الواقعتين في مقاطعة ماريلاند، ارتكب الرعاع حوادث عنف مثيرة للذعر خلال الفترة من ١٦ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير، نتيجة مزاعم بأن سبب اختفاء أفراد معينين يعود إلى قتلهم في طقوس. وفي هاربر أدت هذه الأحداث إلى تدمير ممتلكات تابعة للشرطة وللأمم المتحدة، وكذلك إلى جرح عدد من السكان المحليين. وردت الحكومة

الوطنية الانتقالية لليبريا بفرض حظر تجول من الغسق إلى الفجر، وعملت قوات بعثة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة بسرعة لإعادة الهدوء. ورُفع حظر التجول في نهاية المطاف في ٧ شباط/فبراير.

١٩ - ومع عودة أعداد متزايدة من اللاجئين والمشردين داخليا إلى بيوتهم، لا تزال المنازعات على الممتلكات تشكل تحديات أمنية. وفي نفس الوقت، استمرت جهود المصالحة من أجل تهدئة التوترات بين الفئات العرقية، بما فيها شعوب الماندينغو، والمانو، والجيو، بالإضافة إلى الجماعات العرقية من الماندي ميل.

٢٠ - وتنشأ مشاغل وتحديات أمنية جديدة مع اقتراب موعد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر. ومن ضمن العوامل السياسية الحافزة لعدم الاستقرار ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية، وعلى الأخص الأرز، الذي هو الغذاء الأساسي، والمرتبات المتأخرة التي يطالب بها الموظفون المدنيون، والمنازعات المتعلقة بالعمالة، وتفاقم مشاعر الإحباط بين المحاربين السابقين الذين لم يتمكنوا من الاستفادة من فرص إعادة الإدماج. ومن المحتمل كذلك أن تزداد خيبة أمل الشبان العاطلين عن العمل والطلاب والموظفين الحكوميين إزاء فشل الحكومة في إيصال الخدمات الأساسية.

٢١ - وقد نُفذت عملية نظرية خاصة شاركت فيها جميع العناصر الأمنية للبعثة من أجل وضع إجراءات عمل معيارية لمعالجة المشاكل الأمنية خلال العملية الانتخابية. ووُضعت إجراءات عمل معيارية محددة لأمن المطارات والموانئ، ويجري وضع إجراءات لحفظ الأمن في ميناء فريبورت في مونروفيا الحر.

سادسا - برنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج

٢٢ - بحلول ١ آذار/مارس، بلغ عدد المحاربين المنزوع سلاحهم رسميا ١٠١ ٤٩٥، منهم ٢٢ ٣٧٠ امرأة، و ٨٥٢٣ صبيا، و ٢٤٤٠ فتاة. وقد التحق ٩٨ في المائة من الأطفال المحاربين السابقين بأسرهم بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

٢٣ - وبلغت الأرقام النهائية للأسلحة والذخائر التي تم جمعها ٢٨ ٣١٤ قطعة سلاح، و ٣٣ ٦٠٤ قطع من الذخيرة الثقيلة و ٦ ٤٨٦ ١٣٦ طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة. وأتلفت بعثة الأمم المتحدة جميع الأسلحة والذخائر التي جُمعت أثناء عملية نزع السلاح، كما تلقت وأتلفت ٢٥٢ سلاحا إضافيا متنوعا، و ٣ ٥١٣ قطعة من الذخيرة منذ انتهاء عملية نزع السلاح والتسريح رسميا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وتستمر البعثة في تشجيع المجتمعات المحلية على توفير المعلومات عن مخابئ الأسلحة.

٢٤ - ويبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا مشروعا مجتمعيا لجمع الأسلحة وتدميرها في ليبريا. وتستمر المباحثات بشأن إنشاء لجنة وطنية معنية بالأسلحة الصغيرة، وفي نفس الوقت إنشاء مشروع تجريبي لجمع الأسلحة يستهدف مقاطعتي بونغ ولوفا.

٢٥ - وكما بينت في تقريري الأخير (S/2004.972)، عرَّف ٦١٢ من المحاربين السابقين أنفسهم بأنهم أجانب خلال عملية نزع السلاح والتسريح. ولا يزال هؤلاء المحاربون السابقون ينتظرون إعادتهم إلى أوطانهم. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، زار سيراليون وفد مكون من ممثلي الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا وبعثة الأمم المتحدة، سعيا لإكمال ترتيبات تبادل المحاربين الليبيريين والسيراليونيين. وبينما لم يُوقع بعد على مذكرة تفاهم، أُبرم اتفاق لإعادة ٤٣٥ محاربا ليبريا سابقا يقيمون حاليا في معسكرات احتجاز في سيراليون، وذلك بحلول ٣١ آذار/مارس. وقد أعيد حتى الآن ٥٠ طفلا من سيراليون بمساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٢٦ - وأشد التحديات إلحاحا خلق فرص إعادة إدماج على المدى الطويل لصالح أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من المحاربين السابقين. ولا يشارك حاليا في مشاريع إعادة الإدماج التي يمولها الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الأوروبية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة سوى ٥٩١ ٢٥ محاربا سابقا. وتتكون مشاريع إعادة الإدماج الجاري تنفيذها من مشاريع الأشغال العامة وتنمية الهياكل الأساسية (٨٩١ ٦ محاربا سابقا)، ومشاريع التدريب المهني (٢١٤ ٤ محاربا سابقا)، والمشاريع الزراعية (٤٩٦ ١ محاربا سابقا)، والتعليم النظامي (٠٠٠ ١١ محارب سابق)، وخطط التلمذة الصناعية (٩٩٠ ١ محاربا سابقا). وسيوفر عدد من المشاريع الجاري إعدادها فرصا فورية لـ ٥٠٢ ٤٤ من المحاربين السابقين. غير أن كثيرا من هذه المشاريع لم تبدأ بعد بسبب نقص التمويل. ولا يمكن المبالغة في أهمية كفالة توفير فرص إعادة الاندماج الدائم للمحاربين السابقين، لمساعدتهم على أن يصبحوا أعضاء منتجين في مجتمعاتهم المحلية. وأناشد بهذا الخصوص المجتمع الدولي أن يتبرع بسخاء للتقليل من العجز الحالي البالغ ٤٠ مليون دولار، الذي تدعو الحاجة إلى سده بصورة عاجلة من أجل توفير مشاريع إعادة الإدماج للمحاربين السابقين.

سابعا - دعم إصلاح قطاع الأمن

٢٧ - لقد تحقق تقدم مطرد في إعادة هيكلة الشرطة الوطنية الليبرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فهنالك في الوقت الحاضر ١٣٤ ١ طالبا مسجلين في البرنامج التدريبي لأكاديمية الشرطة، منهم ٧٤ متدربة. ويتكون المتدربون من مجندين جدد بالإضافة إلى أفراد عاملين في

الشرطة الوطنية الليبرية وفي دائرة الأمن الخاصة. وفور تخرجهم والتحاقهم ببرنامج التدريب الميداني، الذي يأتي بعد المرحلة الأكاديمية، يوفد المتدربون إلى مواقع في مونروفيا والمناطق النائية، حيث يكتسبون تجارب عملية في مجالات مثل ضبط حركة المرور، والدوريات، وحفظ النظام في المجتمعات المحلية، والاستجابة للنداءات الطارئة على رقم الهاتف ٩١١، وإلقاء القبض على المطلوبين واحتجازهم، وإعداد التقارير. ومن المقرر تخرج الفوج الأول من المتدربين في ١ نيسان/أبريل.

٢٨ - وقد شارفت خطط نشر أفراد الشرطة الوطنية داخل البلد على الاكتمال. وبتاريخ ١ آذار/مارس كان قد تم نشر ٢٠٠ من أصل ٢٣٣ من أفراد الشرطة في ١٢ مقاطعة لا يوجد فيها حضور للشرطة أو فيها حضور ضعيف. وكذلك شُكلت هياكل قيادة من خلال نشر قواد الشرطة الوطنية الليبرية إلى خمسة مراكز إقليمية للشرطة الوطنية في كاكاتا، وتوبمانبورغ، وغبارنغا، وزويدرو، وهاربر.

٢٩ - ويظل دعم الحكومة الوطنية الانتقالية لليبريا والمانحين ذا أهمية لاستمرار نشر الشرطة في المناطق النائية. وتعاني معظم مخافر الشرطة حالة من البلى بسبب فترات الإهمال الطويلة. وتقدر الاحتياجات العاجلة بـ ٠٠٠ ٨٧١ دولار للقيام على نحو عاجل بتوفير المعدات الأساسية وترميم مخافر الشرطة، بما في ذلك الزنزانات، والتدابير الأمنية.

٣٠ - وتشكل التبرعات الثنائية من حكومة الولايات المتحدة دعما قيما للبرنامج التدريبي لأكاديمية الشرطة، مما سمح بترميم المرافق، وبناء قاعات الفصول، وإسكان المتدربين، فضلا عن شراء الزي الرسمي والمعدات الأساسية للشرطة. وكذلك وفرت حكومة الصين ٥٠ دراجة نارية، بينما قدمت بلجيكا عددا من الأسلحة والذخيرة ذات العيار الصغير لأغراض التدريب.

٣١ - غير أن الحكومة الوطنية الانتقالية لليبريا أبطأت في تنفيذ إصلاحات الشرطة المنصوص عليها في مذكرة التفاهم المؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر بين الحكومة والبعثة. وبينما يوجد تعهد باعتماد مخطط المرتبات الذي وافقت عليه لجنة تنفيذ سيادة القانون، لم تؤكد الحكومة بعد أنه سيتم توفير الأموال المنصوص عليها في الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، سيتعين على الحكومة تخصيص أموال لمخططات التقاعد وترك الخدمة الخاصة بإنهاء خدمة الأفراد العاملين في دائرة الأمن الخاصة.

٣٢ - ولا تزال حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دورا طليعيا في تنسيق خطط إعادة هيكلة القوات العسكرية الليبرية، وقد تعاقدت مع شركة خاصة مقرها في الولايات المتحدة، وهي شركة داينكورب (DynCorp) لمساعدة الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية على

إتمام عملية إعادة الهيكلة. وقد أعدت شركة داينكورب ميزانية أولية لتدريب القوات العسكرية الليبرية الجديدة وتجهيزها، وتقدر الاحتياجات في الميزانية بين ٨٧,٥ و ٢٠٠ مليون دولار، حسب حجم الجيش الجديد. ومن المقرر أن يبدأ ترميم وزارة الدفاع، ومقار الألوية، وثكنات الكتائب في أربعة مواقع في البلد، منها معسكر شيفلين قرب مونروفيا، خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥.

٣٣ - وللأسف لا يمكن استمرار عملية إعادة الهيكلة إلى أن تُنهى خدمة الجنود الحاليين للقوات المسلحة الليبرية. وبهذا الخصوص، قدمت الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية قائمة تشمل ١٤ ٠٨٤ جنديا تابعين للقوات المسلحة الليبرية. وتحققت بعثة الأمم المتحدة من هذه القائمة بمقارنتها مع قاعدة بياناتها المتعلقة بالمحاربين المتروع سلاحهم والمُسرَّحين، وحددت ٨٢٠٠ اسم ورد في القائمة وفي قاعدة البيانات. وكذلك تقوم الشرطة المدنية التابعة للبعثة بالتحقق من القائمة بمقارنتها مع أفراد الشرطة المسجلين والمجندين الجدد، وطلبت البعثة أيضا التحقق من الأسماء والصور المطابقة بمقارنتها مع صور الهوية الموجودة لدى وزارة الدفاع. وبعد إكمال عمليات التحقق ستطلب البعثة من وزارة الدفاع أن تعلن أن الأفراد الذين تلقوا علاوات في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح، أو الذين التحقوا ببرنامج تدريب الشرطة غير مؤهلين لتقلي مستحقات إنهاء الخدمة من الوزارة.

٣٤ - وقد تبين أن الأمر سيتطلب مبلغا لا يقل عن ٨,٥ ملايين دولار من مساعدات المانحين لتغطية تكاليف إنهاء الخدمة ومخططات الإحالة إلى المعاش الخاصة بأولئك الجنود. وأشجع المجتمع الدولي على توفير الأموال لأداء هذه المهمة التي لا غنى عنها.

ثامنا - سيادة القانون

٣٥ - يستمر إصلاح قطاع العدل بخطى بطيئة. وفي الوقت الحاضر، تعمل محاكم دورية في ٨ مقاطعات فقط (بومي، بونغ، غران باسا، غران كيب ماونت، غران غيديه، مارغيبي، مونتسيرادو، نيمبا). وعُين قضاة في ١١ فقط من المحاكم الدورية الـ ٢١، ومن المتوقع ملء الشواغر المتبقية قبل بداية فترة عمل المحاكم في أيار/مايو. ويعمل حوالي ٦٠ في المائة من المحاكم الجزئية الـ ١٣٨ في البلاد. أما مباني المحاكم في المقاطعات فهي إما خربة أو معدومة.

٣٦ - وفي إطار مبادرتها لبناء القدرات في مجال سيادة القانون، أجرت البعثة أربع دورات تدريبية في أنحاء البلاد لصالح المدعين العامين وموظفي إنفاذ القانون. وستبدأ الدورات التدريبية لقضاة المحاكم الدورية وقضاة المحاكم الجزئية وقضاة الصلح فور إكمال إجراءات تعيينهم.

٣٧ - وقد واصلت البعثة أنشطتها للرصد والمشورة في القطاع العدلي، وتساعد على تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تعزيز قدرات المحاكم والادعاء. كما تسعى إلى تسهيل فتح المحاكم في المقاطعات تمهيدا للانتخابات المقبلة، وتمشيا من جهود الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية من أجل إعادة بسط السلطة والإدارة المدنيتين على جميع أرجاء ليبريا.

٣٨ - وبمبادرة من البعثة، أنشئت لجنة لتنظيم تدفق الدعاوى هدفها معالجة مشاكل المحتجزين على ذمة المحكمة لمدد مفرطة في الطول. كما تسعى البعثة إلى اتخاذ مبادرات إصلاح قضائي فيما يتعلق بالاغتصاب وقانون وسائط الإعلام، والاتجار بالبشر، والكفالة، والمحلفين، والمخدرات، ووكالات الأمن.

٣٩ - ولا تزال البعثة تعمل بتعاون وثيق مع المؤسسات القانونية والقضائية الوطنية، ووكالات الأمم المتحدة، والشركاء الدوليين، والمجتمع المدني لمعالجة التحديات التي يواجهها النظام القضائي الليبيري. ولا يزال نقص الموارد المادية والموظفين الأكفاء على الأخص يعيق جهود الإصلاح. وأناشد المانحين على توفير الأموال الضرورية لتعجيل إصلاح القطاعين القانوني والقضائي.

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت المؤسسات الإصلاحية جاهزة لأداء مهامها في كل من مونروفيا، وكاكاتا، وبونديوي، وسانيكيلي، وغبارنغا، وبوشانان. وفي إطار خطة قصيرة الأجل حُددت كل من سجون وسط مونروفيا، وكاكاتا، وغبارنغا، وبوشانان وهاربر باعتبارها مرافق تحتاج إلى الترميم والتطوير الفوريين على سبيل الأولوية. وفتحت وزارة العدل مرفق بوشانان في ٣ كانون الثاني/يناير دون توافر المعدات الأمنية الأساسية أو الموظفين المناسبين، مما أدى إلى فرار عدد من المحتجزين في نفس اليوم. كما أن الحكومة غير قادرة على توفير وجبات منتظمة للسجناء، ولذلك فإن برنامج الأغذية العالمي وغيره من الشركاء توفر وجبتين يوميا للسجناء في مونروفيا.

٤١ - وقد بدأ تعيين موظفي السجون، حيث من المقرر تعيين فوج كل ثلاثة أشهر. وتوفر البعثة المشورة التقنية والتدريب أثناء العمل لموظفي السجون. كما تساعد على وضع مشاريع سياسات وطنية تتعلق بانضباط السجناء، وإجراءات البت في القضايا، وإجراءات القبول. وتدعو الحاجة إلى توفير حوالي ٠٠٠ ١٣٠ دولار على جناح السرعة لتدريب موظفي السجون، وإلى ٠٠٠ ٨٠٠ دولار لترميم السجون واستكمال اللوازم الأمنية. وقد يود المانحون النظر بصورة عاجلة في توفير الأموال لهذا المجال الحيوي.

تاسعا – حقوق الإنسان وحماية المدنيين

٤٢ – واصلت بعثة الأمم المتحدة أنشطتها للرصد والحماية في جميع أنحاء البلد. وأجرت تدريبات في مجال حقوق الإنسان لصالح ضباط الشرطة الوطنية والضباط العسكريين، وكذلك لزعماء المجتمع المدني والأشخاص المشردين داخليا. وإضافة إلى ذلك، ركزت على مشاغل حقوق الإنسان للمشردين داخليا والمساجين والأطفال من ضحايا الاعتداء الجنسي.

٤٣ – وخلال الفترة قيد الاستعراض، لاحظ مراقبو حقوق الإنسان التابعون للبعثة بعض التطورات المثيرة للقلق في النظام القضائي. أولا، قلما يحاكم الأطفال والقاصرون وفقا لمدونة إجراءات قضاء الأحداث، بينما يؤدي سوء تنظيم الدعاوى وعدم دقة التواريخ في أحيان كثيرة إلى محاكمة الأطفال كبالغين. وثانيا، التقارير عن حالات اغتصاب الأطفال والاعتداء عليهم جنسيا لا يُحقق فيها دوما أو تقدم للمحاكمة وفقا للقانون. وبهذا الصدد، ونظرا لعدم توافر خدمات الدولة تدعم البعثة هذه التحقيقات عن طريق تسهيل الفحوص الطبية والنصح النفساني والاجتماعي، وعن طريق تحديد ملاجئ آمنة للضحايا.

٤٤ – وقد أقرت الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية أخيرا في ١ آذار/مارس مشروع القانون المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان. ويجري حاليا إعداد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، التي هي مخطط ليبريا لتنفيذ التزاماتها بموجب معاهدات حقوق الإنسان الدولية. وفي ٩ شباط/فبراير وافق الرئيس براينت على مسودة قانون إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، المنصوص عليها أيضا في اتفاق السلام الشامل. ومشروع القانون ينتظر الإقرار حاليا. وتنفذ البعثة أنشطة توعية عامة وتمارس الضغوط لتسهيل سن هذا القانون في المستقبل القريب.

عاشرا – استعادة سلطة الدولة وتعزيزها

٤٥ – تحقق تقدم محدود خلال الفترة قيد الاستعراض نحو استعادة سلطة الدولة وتأهيل المؤسسات الحكومية في أنحاء البلاد. وفي ١٨ شباط/فبراير كانت فرقة العمل الوطنية لاستعادة سلطة الدولة قد أنهت المشاورات الهادفة إلى اختيار مرشحين لوظيفتي الوالي ومساعد الوالي في جميع المقاطعات الـ ١٥. وقد ثبتت الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية أخيرا ستة من المرشحين، وسيتسلمون مهامهم عما قريب في كل من بومي، ومارغيبي، ونيمبا، وغران كيب ماونت، ومونتسيرادو، وغباربولو. وكذلك رشح الرئيس براينت خلال زيارته للمنطقة الجنوبية الشرقية في الفترة من ٢٢ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس واليا

ومساعد وال لمقاطعات غران غيديه، وغران كرو، وريفر سيس، وريفر غي، وسينو، وماريلاند. وينتظر هؤلاء المرشحون الآن أن تثبتهم الجمعية التشريعية.

٤٦ - وإضافة إلى ذلك، أوفدت الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية ٥٦٤ مسؤولا حكوميا إلى أنحاء البلد، منهم ١١٢ من أخصائيي جباية الضرائب، لشغل ١٠ مراكز لجباية الضرائب، و ٢٠٢ من موظفي الجمارك الذين أرسلوا إلى ١١ مركز ضرائب ريفي، وحوالي ٢٥٠ من موظفي مكتب الهجرة والتجنس. ولا تزال البعثة تقوم بتسهيل اجتماعات بناء الثقة بين مختلف الوكالات الأمنية والوكالات المدرة للدخل في نقاط العبور الحدودية. كما تعمل البعثة مع السلطات الحكومية لتنظيم الحضور الأمني للوكالات عند نقاط عبور الحدود، سعيا للتقليل من حوادث الابتزاز والتحرش.

٤٧ - وتدعم البعثة جهود الحكومة لضمان الشفافية والمساءلة المالية عن طريق إقامة صلات مع المكتب العام لمراجعة الحسابات فيما يختص بمراجعة حسابات الوزارات والمؤسسات التابعة للدولة. وقد قدم المكتب العام لمراجعة الحسابات حتى الآن إلى الرئيس براينت تقارير مراجعة حساب الأسفار الخارجية والشرطة الوطنية الليبرية. وتستمر البعثة كذلك في دعم جهود لجنة الإصلاح الحكومي من أجل تحويل المكتب العام لمراجعة الحسابات إلى مؤسسة مستقلة تماما لها ميزانيتها الخاصة.

٤٨ - ولا تزال ثمة قلق فيما يتعلق بقدرة الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية المحدودة على إيصال الخدمات الأساسية. ويعوق النقص الشديد في المركبات الرسمية وأماكن إيواء المكاتب، إلى جانب عقبات لوجستية أخرى، قدرة ولاة المقاطعات المعينين حديثا على أداء مهامهم. ومن العوامل الأخرى التي تعيق التقدم اضطرار معظم المسؤولين الإقليميين إلى السفر إلى مونروفيا لتلقي مرتباتهم. وقد عملت البعثة مع المصرف المركزي الليبيري لتنفيذ مشروع يهدف إلى إنشاء فروع إقليمية للمصرف، وحدد الطرفان فوينجاما، وتوبمانبورغ، وزويدرو كمواقع محتملة. وفي نفس الوقت، تعمل البعثة بالتعاون مع البنك الدولي لإيجاد حل على المدى القصير لهذه المشكلة.

٤٩ - وينبغي أن تضمن الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية تخصيص موارد كافية لهذا العنصر الجوهري من عناصر الانتعاش بعد الصراع. وبهذا الخصوص أشجع المجتمع الدولي كذلك على الإسهام بسخاء في جهود الحكومة الرامية إلى إعادة الخدمات الأساسية إلى كافة أرجاء البلد.

حادي عشر – إحلال الإدارة المناسبة للموارد الطبيعية

٥٠ – واصلت البعثة دعمها لجهود الحكومة الوطنية الانتقالية لليبريا في مجال بسط نفوذها على موارد البلاد الطبيعية البرية والبحرية. وما زالت الحكومة تفتقر إلى القدرة على خفر مياهها الإقليمية ومراقبة أنشطة الصيد غير المشروعة، كما أنها عاجزة عن منع دفن النفايات في سواحلها من قبل السفن الأجنبية. وفي هذا الصدد، فإن البعثة تقدم المشورة للفريق الفني العامل المعني بالصيد، وتقوم بجولات استطلاعية للمياه الإقليمية الليبرية لرصد أنشطة الصيد غير المشروعة. وتساعد البعثة أيضا المؤسسات الحكومية في جهودها من أجل تنظيم مسائل الملكية وحيازة الأراضي والإدارة والتشغيل ذات الصلة بمزارع المطاط والخشب.

٥١ – وتنكب الحكومة حاليا على ضمان احترام قطاع الماس لنظام إصدار الشهادات على نحو ما هو مطلوب في إطار عملية كيمبرلي. فقد حظرت إصدار رخص بالتنقيب عن الماس ودربت ١٢٠ موظفا في مجال عملية كيمبرلي. وشرعت وزارة الأراضي والمعادن والطاقة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، في استطلاع مناطق التنقيب عن الماس وكشفت عن قرائن للتنقيب غير المشروع عن الماس في مقاطعات لوفا ونيمبا وغراند غديه. وفي مثل هذه الظروف، فإن إعلان وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة عن تقديم ما قيمته ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من التجهيزات والتدريب لوزارة الأراضي والمعادن والطاقة دعما لجهودها أمر محط ترحيب. ومن أجل تقييم التقدم المحرز في الوفاء بالمعايير التي تفرضها عملية كيمبرلي، زار فريق استعراض مكون من خبراء دوليين في مجال عملية كيمبرلي ليبريا في الفترة من ١٥ إلى ١٨ شباط/فبراير. وسيقد م الفريق توصياته إلى فريق الخبراء المعني بالجزاءات المفروضة على ليبريا، لإطلاع مجلس الأمن عليها.

٥٢ – وفيما يتعلق بالخشب، فقد قادت مؤخرا سلطة تنمية الغابات مبادرة هدفها إنشاء فريق عامل مشترك لوضع خطة عمل من أجل إيجاد حل للتقارير التي تفيد أن أعدادا كبيرة من المحاربين السابقين يعيشون في حديقة سابو الوطنية. وقدمت البعثة، في ذات الوقت، التدريب لأفراد الحرس التابعين لسلطة تنمية الغابات.

٥٣ – وتجري البعثة أيضا استقصاء أساسيا للبيئة في ليبريا لتقييم الاحتياجات البيئية للسكان خارج مونروفيا. وسيُستخدم الاستقصاء لدعم جهود الحكومة في إدارة الموارد الطبيعية من خلال تحديد شركاء التنفيذ والشواغل البيئية الخاصة بالبلاد.

ثاني عشر – الانتخابات

٥٤ – وقع الرئيس برانت في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ على مشروع قانون الإصلاح الانتخابي ليصبح قانونا. وواصلت اللجنة الوطنية للانتخابات منذ إقرار مشروع القانون عملها من أجل تطوير الإطار القانوني والسياسي للانتخابات من خلال اعتماد مبادئ توجيهية بشأن تسجيل الأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين والائتلافات والتحالفات. وقد وضعت اللجنة الوطنية للانتخابات، بدعم من البعثة واستشاريين آخرين، لوائح تنظم عملية تسجيل الناخبين، ومدونة سلوك يلتزم بها موظفو اللجنة، ومبادئ توجيهية تتعلق باعتماد المراقبين المحليين والدوليين. وعلاوة على هذا، شرعت في عملية ستضع في إطارها الأحزاب السياسية مشروع مدونة سلوك خاصة بها. ومن عناصر الإطار القانوني التي لّما تستكمل بعد، اللوائح الخاصة بتمويل الحملات الانتخابية ومدونة سلوك للصحافة.

٥٥ – وشرعت اللجنة الوطنية للانتخابات في ٣١ كانون الثاني/يناير في حملة التثقيف المدني، وأعلنت في ٧ شباط/فبراير جدولا زمنيا لعملية الانتخابات. وستُجرى عملية تسجيل الناخبين في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٢١ أيار/مايو، وستُنشر قوائم الناخبين في الفترة من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه. وستجري الانتخابات في ١١ تشرين الأول/أكتوبر وستُعلن نتائجها بحلول ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر.

٥٦ – وتركز حاليا اللجنة الوطنية للانتخابات، بتعاون مع البعثة والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، على تحضير عملية تسجيل الناخبين. ومن الواجب إنجاز العديد من المهام الرئيسية قبل إمكانية الشروع في تسجيل الناخبين، بما في ذلك: إنشاء مركز بيانات؛ إنشاء مستودع؛ نشر الموظفين الميدانيين على مستوى المقاطعات؛ توظيف وتدريب الموظفين القائمين على تسجيل الناخبين؛ واقتناء واستقبال معدات تسجيل الناخبين. وقد أقرت اللجنة الوطنية للانتخابات خطة تشغيلية لتسجيل الناخبين. وستمكن بيانات تسجيل الناخبين، بالإضافة إلى وضع قوائم ناخبين دقيقة، من تسهيل اتخاذ القرارات المتعلقة بعدد مكاتب الاقتراع ومواقعها يوم الاقتراع وتحديد كيفية توزيع لوازم الانتخابات، إضافة إلى المساعدة على تحديد دوائر الانتخاب البالغ عددها ٦٤ في انتخابات أعضاء مجلس النواب.

دعم الأمم المتحدة للانتخابات

٥٧ – تلتزم أسرة الأمم المتحدة في ليبريا بضمان سير العملية الانتخابية على أيسر وجه نظرا للظروف الصعبة المخيمة في البلد. ويُتوقع نشر موظفي الانتخابات التابعين للبعثة في

١١ مقاطعة بحلول منتصف آذار/مارس، كما يُجرى وضع اللمسات الأخيرة على جدول زمني لإنشاء مكاتب الاقتراع في ١٧ موقعا رئيسيا قبل ٢١ آذار/مارس.

٥٨ - وتعمل اللجنة الوطنية للانتخابات عن كثب مع البعثة من أجل صياغة بلاغات موجهة لمخاطبة مختلف فئات السكان، بمن فيهم النساء والشباب والمحاربون السابقون. وستقدم البعثة الدعم لحملات التثقيف المدني وحملات توعية الناخبين من خلال برامجها المجتمعية للدعوة عبر الإذاعة والفيديو. وقد قُدم أيضا تدريب في مجال تطوير وسائط الإعلام فيما يتعلق بالانتخابات القادمة إلى مدراء المحطات الإذاعية المجتمعية وإلى الصحفيين من خلال التعاون مع اتحاد الصحافة بليبريا.

٥٩ - ويجري تنظيم سلسلة من اجتماعات التخطيط والتنسيق في المجال الأمني بهدف وضع جدول زمني بالأنشطة يكون متزامنا لضمان صون الأمن على مدى أطوار تشييد المكاتب ونشر الموظفين والتشغيل. وستضطلع قوات البعثة بدور رئيسي في دعم عملية الانتخابات، بما في ذلك توفير الأمن لإنشاء مكاتب الاقتراع بالمقاطعات وتحديد مواقع تسجيل الناخبين. وستوفر أيضا الحماية والدعم اللوجستي لدى نشر موظفي الانتخابات ونقل المعدات على امتداد البلد. وستُنشأ مراكز عمليات مشتركة للانتخابات في مقر قوة البعثة وفي مواقع القطاعات لضمان وجود بنية متسقة للقيادة والمراقبة تساعد على تنسيق أفضل لجهود الدعم. وتجري تهيئة خطط تكفل عدم تعطيل مناوبة القوات للعمليات ذات الصلة بالانتخابات.

٦٠ - وستقدم الشرطة المدنية التابعة للبعثة الدعم للشرطة الوطنية الليبرية من خلال التوجيه والرصد وتقديم المشورة الفنية حول الترتيبات الأمنية المتصلة بالانتخابات. وخلال فترة الانتخابات، ستتولى الشرطة الوطنية الليبرية كامل المسؤولية عن الأمن المباشر في محيط مكاتب التسجيل والاقتراع، تدعمها الشرطة المدنية التابعة للبعثة لتكفل الإبلاغ الفوري والمناسب ومتابعة التحقيقات في الحوادث الأمنية المتصلة بالانتخابات ومراقبة أداء وكالات إنفاذ القانون.

٦١ - وتعمل وحدة الشؤون الجنسانية التابعة للبعثة، بتعاون مع الشركاء وأصحاب المصالح المعنيين، من أجل ضمان تمثيل عادل وحقيقي للنساء في العملية الانتخابية. وستقدم في آذار/مارس تدريبا للأحزاب السياسية في مجال الأنظمة الانتخابية من منظور جنساني، كما ستعقد حلقة عمل لفائدة النساء المرشحات في حزيران/يونيه، بتعاون مع المعهد الجمهوري الدولي والمعهد القومي الديمقراطي والمجتمع المدني.

٦٢ - وموّل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بعثة مراقبين ليبريين إلى الانتخابات الغانية. وهذا ما أعطى اللجنة الوطنية للانتخابات فرصة لإجراء

دراسة أولية عن المسائل التشغيلية والتقنية التي يتطلبها التخطيط لانتخابات تشرين الأول/أكتوبر. ويقدم البرنامج الإنمائي أيضا الخبرة الفنية للجنة الوطنية للانتخابات في مجال التخطيط المالي ووضع الميزانية، كما يتولى البرنامج إدارة المساهمة الانتخابية للاتحاد الأوروبي البالغة ٣,٤ مليون دولار.

٦٣ - وقد صاغ البرنامج الإنمائي مذكرة تفاهم مع المعهد القومي الديمقراطي لإضفاء الطابع الرسمي على تعاونه من أجل دعم مجموعات المجتمع المدني للاضطلاع ببرنامج التثقيف المدني وتوعية الناخب. وقد تم تحديد عشر مجموعات من المجتمع المدني تخضع الآن للتقييم، فيما استكمل وضع الخرائط لمجال اختصاص كل مجموعة على حدة.

ثالث عشر - الحالة الإنسانية

٦٤ - واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خلال الفترة المشمولة بالإبلاغ، تسهيل العودة الطوعية للمهاجرين الليبريين من غانا وغينيا وكوت ديفوار ونيجيريا وسيراليون. وتشير التقديرات إلى أن ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ عادوا على نحو تلقائي إلى وطنهم، فيما عاد ١١٣ ٨ لاجئا بفضل مساعدة المفوضية. وقد تضافرت جهود المفوضية مع المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأغذية العالمي والبعثة لتسهيل الانتقال الطوعي للمشردين داخليا من مخيمات في مونروفيا أو في محيطها إلى مواطن عودهم في شتى أنحاء البلد. وإلى غاية ١ آذار/مارس، عاد ٦٤٤ ٦٧ من المشردين داخليا إلى مواطنهم الأصلية وقُدمت لهم أطقم لوازم العودة. ويتزايد عدد الذين يفضلون العودة التلقائية. وقد حضرت البعثة شاحناتها ووضعتها رهن إشارة برنامج الأغذية العالمي والمفوضية حسب الاحتياج من أجل تسهيل التمركز الأولي للبنود الغذائية وغير الغذائية في مناطق العودة.

٦٥ - ويجرى تقديم المساعدة أيضا للسكان العائدين من خلال برامج إدماج أوسع تُنفذ في سياق الإطار الانتقالي الذي يركز على النتائج. ومن العناصر الرئيسية في استراتيجية العودة لدى المفوضية هو ضمان الربط بين عمليات التوطين وإعادة الإدماج والتأهيل وإعادة البناء. ودعما لهذه الجهود، نظم البرنامج الإنمائي في ٧ شباط/فبراير، بتعاون مع البنك الدولي، عملية انطلاق التقييم الاجتماعي السريع في مرحلة ما بعد الصراع الذي يوفر إطارا للتنمية التي تقودها المجتمعات المحلية. وقد حدد البرنامج الإنمائي، بشراكة مع المفوضية، ٩١ مشروعا صغيرا في مجالات المياه والإصحاح والتعليم والصحة، ووضع آليات برامج الإنعاش القائمة على المجتمع المحلي.

٦٦ - وواصل برنامج الأغذية العالمي تقديم المساعدة الغذائية لصالح أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ من المشردين داخليا والعائدين المقيمين في مخيمات ومراكز عبور على امتداد ليبريا. ويقدم البرنامج المساعدة للأسر في ثماني مقاطعات من خلال برنامجه للتغذية المدرسية في حالات الطوارئ الذي يستفيد منه أكثر من ٠٠٠ ٣٦٠ من أطفال المدارس. ويوزع برنامج الأغذية العالمي ٨٨١ ٩ طنا متريا من الأغذية كل شهر لفائدة ما متوسطه ٩٣٤ ٥٨٢ متلقيا.

٦٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، بدأت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في تقديم الدعم الزراعي في المنطقة الجنوبية الشرقية (مقاطعات غراند غديه وميريلاند وسينو) بتوفير البذور والأدوات الزراعية وإتاحة التدريب لأسر زراعية عددها ٠٠٥ ٦ أسرة، تشمل العائدين وسكان المجتمعات المضيفة. ويقدَّم دعم مماثل لأسر زراعية عددها ٠٠٥ ٤ أسرة في مقاطعات لوفا وبونغ ونيمبا. وقامت الفاو جنبا إلى جنب مع وزارة الزراعة بالشروع في برنامج تدريبي في الحدادة موجّه إلى ١٢٠ فردا من المحاربين السابقين والعائدين. وتقدم الفاو أيضا معدات للصيد بالإضافة إلى تدريب ٠٠٥ ١ صياد في مقاطعات غراند كيب ماونت ومونتسيرادو وغراند باسا.

٦٨ - ودعمت منظمة الصحة العالمية إعادة تشغيل سبعة أفرقة صحية بتزويدها بالأثاث والآلات الكاتبة والقرطاسية ومعدات الاتصال. وسمح ذلك ببدء العمل مجددا بنظام متكامل لرصد الأمراض في أغلب أجزاء البلد. وقامت المنظمة بتعاون مع وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية باستقصاء حالات حمى لاسا التي وقعت مؤخرا (والتي شملت أيضا وحدات حفظ السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا)، وتأمين إمدادات الأدوية لأجل العلاج. وقامت اليونيسيف بإعادة تشغيل الخدمات الصحية في ٢٧ مركزا صحيا، كما سهلت حصول ٠٠٠ ١٠٠ شخص من المشردين داخليا على الرعاية الصحية الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت مواد التلقيح لعدة مواقع في أنحاء البلد، مما مكّن من تحصين ٠٠٠ ٩٧٠ طفل دون خمس سنوات ضد شلل الأطفال، و ٠٠٠ ٥٠٠ ١ طفل تتراوح أعمارهم من ستة أشهر إلى خمسة عشر سنة ضد الحصبة، و ٠٠٠ ٢٣٠ شخص ضد الحمى الصفراء.

٦٩ - ودعمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عقدَ حلقة عمل مدتها خمسة أيام جمعت خبراء في التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني لأجل وضع منهج دراسي وطني مشترك خاص بهذا الميدان، وكذا عقدَ دورة تدريسية مدتها ستة أيام تناولت موضوع ''التخطيط لتعليم جيد في ليبريا''. وقامت اليونيسيف، بتعاون مع وزارة التعليم، بتدريب ٠٠٠ ١٣ مدرس تلقوا تعليما ''عاجلا'' كجزء من حملة العودة إلى المدارس التي تديرها، بالإضافة إلى ٥٠٠ مدرس ضمن منهجية برنامج التعلم السريع التي تنفِّذها في ٩٥ مدرسة.

واستفادت ثلاث وثلاثون مدرسة من تلك المدارس من تجديد أبنيتها أو من تزويدها بالأثاث، وهو ما سهّل تسجيل ٥٠٠ ١٠ طفل في برنامج التعلم السريع. وعلاوة على ذلك، قامت اليونيسيف ببناء ٤٣٣ مأخذ ماء و ٠٩٦ ١ مرحاضا في ٤٥٠ مدرسة.

رابع عشر – فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧٠ – تواصل الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابعة للبعثة عقد حلقات للتوعية وتقييم المخاطر الشخصية لفائدة أفراد البعثة. وتقدم برنامجا مماثلا لفائدة المجتمعات المحلية بتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمات المجتمعية والدينية. وثمة برنامج جار في إطار ''تدريب المدربين'' يعتمد على التعلم من الأقران في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والرعاية والدعم المتعلقين به لفائدة أفراد حفظ السلام والمجتمع المحلي على حد سواء. وتقدم الوحدة المشورة وخدمات الفحص الطبي المُلتمَسة طواعية، كما تقدم أطقُمَ الوقاية بعد التعرُّض للفيروس لجميع أفراد البعثة.

خامس عشر – المسائل الجنسانية

٧١ – تواصل وحدة الشؤون الجنسانية كفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أوجه نشاطات البعثة. فهي تضطلع بالتدريب للتوعية بالمسائل الجنسانية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والعنف الجنسي والعنف بسبب نوع الجنس، بما في ذلك الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة، لفائدة الموظفين المدنيين وأفراد الشرطة المدنية والأفراد العسكريين. كما تقوم بتنسيق الآليات التي تكفل منع العنف بدوافع جنسية أو جنسانية والتصدي له في ليبريا، من خلال تمارين للتوعية وبناء القدرات. وتقوم الوحدة حاليا بوضع ورقة مفاهيمية لتقديم الإرشاد لوحدة حماية النساء والأطفال التابعة للشرطة الوطنية في ليبريا.

٧٢ – وفيما يخص اللاجئين والمشردين داخليا، عملت الوحدة على كفالة توافر بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن اللاجئين والمشردين داخليا لأجل أغراض التخطيط المستقبلي وأنشطة التعليم المدني وتعليم الناخبين. وتركِّز الوحدة أيضا على إعادة إدماج وإشراك النساء اللائي كن مرتبطات بالقوى المتصارعة بشكل سلس في برامج الإغاثة والإنعاش وإعادة التعمير. وفي سياق دعم جهود الإنعاش الوطنية، تتخذ الوحدة مبادرات لإيجاد فرص تستفيد منها النساء الريفيات في مجالي الزراعة والتجارة. وساعدت أيضا على وضع مشروع لسياسة وطنية لتعليم الفتيات وفي تدريب مدرسات على معالجة الفوارق الجنسانية في مجال التعليم.

سادس عشر – الاستغلال والاعتداء الجنسيان

٧٣ – في أعقاب صدور نشرة الأمين العام بشأن تدابير الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (ST/SGB/2003/13)، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، اتخذت البعثة عدة مبادرات للتأكيد على أن تقديم المال أو الغذاء أو أية سلعة أخرى مقابل ممارسة الجنس أو تصرفات جنسية أخرى هو بمثابة انتهاك لأنظمة الأمم المتحدة. وحتى الآن، أصدرت البعثة ١٤ أمرا إداريا للعناصر العسكرية والمدنية وعنصر الشرطة تؤكد فيها ضرورة أن يتقيد أفراد البعثة بقواعد السلوك المتبعة في الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، تقوم البعثة بتدريب وتوعية يشمل جميع عناصرها، كما أنها أرست آليات لاستقبال الإدعاءات المبلغَّة بوقوع استغلال واعتداء جنسيين، وهو ما من شأنه أن يمكن من إجراء تحقيق فوري والتصرف على وجه السرعة ضد من تثبت إدانتهم. وتلك الآليات تشمل إنشاء مركز تنسيق معني بالاستغلال والاعتداء الجنسيين بالإضافة إلى خط ساخن متاح للجمهور للإبلاغ عن حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

٧٤ – وخلال الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس، قام وكيل الأمين العام بزيارة إلى ليبريا للإعراب عن قلقي العميق وسياسة عدم التسامح المطلق حيال مسألة الاستغلال والاعتداء الجنسيين، ولتلقي التعليق من البعثة بشأن الآليات المتبعة للتعامل مع أية ادعاءات من ذلك القبيل. وعقب هذه الزيارة، كُلفت البعثة بإنشاء وحدة معنية بالسلوك الشخصي، وتعيين مركز بديل للتنسيق معني بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، وتحسين السرية بالنسبة للخط الساخن، وإيجاد فرقة عمل متعددة الاختصاصات تضم منسقين من جميع عناصر البعثة، واقتراح خطة عمل للتصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين ترفع إلى إدارة عمليات حفظ السلام. وتعمل البعثة بشكل وثيق مع الإدارة على الاضطلاع بتلك المهام.

سابع عشر – الإعلام

٧٥ – يواصل عنصر الإعلام في البعثة نقل الأخبار بشأن التطورات العملياتية إلى هيئات الإعلام الدولية والمحلية والشعب الليبري. وحملات التوعية الجماهيرية تركِّز على توعية الجمهور بشأن الانتخابات وعودة المشردين داخليا والاستغلال والاعتداء الجنسيين. وفي ١١ و ١٢ شباط/فبراير، عُقدت في ملعبي كرة القدم لكل من مونروفيا وغبارنغا، برعاية البعثة، ”حفلات موسيقية للسلام“ غنَى فيها فنانون من أفريقيا الغربية وحضرها جمهور ناهز عدده الطاقة الاستيعابية لكلا الملعبين، أي ٠٠٠ ٣٥ و ٠٠٠ ١٠ متفرج، تباعا.

ثامن عشر – الانتعاش الوطني

٧٦ – يتواصل استخدام إطار الفترة الانتقالية الذي يركز على تحقيق النتائج كمنهاج مشترك لتوجيه ومراقبة تدرج ليبريا نحو الانتعاش. وتدير الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبريا هذا الإطار بدعم من الفريق القطري التابع للأمم المتحدة والمانحين والمنظمات غير الحكومية. وسيتطلب تنفيذ برامج الانتعاش الوطني لما تبقى من سنة ٢٠٠٥ جهودا مضاعفة لأجل استهداف أولويات وقطاعات حاسمة. ونظرا للتحسن الذي عرفته الحالة الأمنية وامكانية التنقل في أنحاء البلد، أنجزت التقييمات الشاملة في كل القطاعات تقريبا، وهو ما من شأنه أن يجعل التنسيق يساير الواقع الميداني ويوجد فرصا لاتخاذ تدابير محددة الأهداف.

٧٧ – وقد حقق مكتب دعم لجنة تنفيذ ورصد الإطار، المُنشأ للمساعدة على تنسيق التقدم المحرز في تنفيذ الإطار وللإبلاغ عن ذلك، نجاحا متفاوتا في عام ٢٠٠٤ بسبب عدم كفاية التوظيف والملاك. إلاّ أن التعزيز الذي عرفه المكتب مؤخرا سيمكنه من أن يصبح آلية قوية تدعم المرحلة الانتقالية في ليبريا. وبدأت عملية التنقيح المبرمجة في أواخر كانون الثاني/يناير، حين قادت وزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية المشاورات مع أصحاب المصلحة. وسيعكس الإطار المنقح طائفة احتياجات ليبريا وأولوياتها واستراتيجياتها بشكل كلي.

٧٨ – ولأجل إعطاء الأولوية للاحتياجات الإنسانية الأكثر إستعجالا في ليبريا وربط الاستجابات الانسانية بخطط انعاش أطول مدى، وُجه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ نداء انساني ضمن الإطار الانتقالي المتكامل الذي يركِّز على النتائج بطلب تبرعات بقيمة ٢٤٦ مليون دولار. ويُخطط أيضا لعقد مؤتمر للمانحين في نيسان/أبريل في مونروفيا، يتخلله استعراض كامل للإطار المنقح من قبل الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبريا والمجتمع الدولي.

تاسع عشر – الدعم المقدم للبعثة

٧٩ – استمرت البعثة في توسيع عملياتها في أنحاء البلد. والتحدي الأكبر المتعلق بالدعم يشمل إعادة بناء الهياكل الأساسية البالغة الأهمية لتمكين البعثة وشركائها في الميدان الإنساني من بلوغ المناطق التي يتعذر الوصول إليها، والحصول على مواد البناء اللازمة للجهود المبذولة في مجال الأعمال الهندسية.

٨٠ – ونقطة التركيز بالنسبة للجهود اللوجيستية المبذولة من قبل البعثة خلال الثمانية عشر شهرا القادمة ستتمثل في تعزيز استمرارية القوة وتقديم الدعم فيما يتعلق بالانتخابات. وتمت صياغة مفهوم مشترك مدني/عسكري لمخطط الدعم يحدد المهام ذات الأولوية كالآتي: إنشاء قاعدة لوجيستية أمامية في غبارنغا؛ واستكمال وصيانة خطوط الإمداد الرئيسية المحددة؛

وتوفير أماكن إقامة ذات جدران صلبة للقوات. كما أن وضع مخطط هندسي يخضع للأولويات ويربط الأولويات الهندسية بالقدرات قد قطع شوطا كبيرا.

عشرين – الجوانب الإقليمية

٨١ – واصلت البعثة تعاونها مع بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الأخرى في غرب أفريقيا، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، لتنسيق الأنشطة، ومعالجة المشاكل عبر الحدود. وقد عقدت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار اجتماعات اتصال عبر الحدود مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا مرة على الأقل كل شهر. ويقوم مقر قوة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا حالياً بتنسيق عمل الفريق العامل بين البعثات ويستمر في تقديم مساعدة لوجستية محدودة بالبحر إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وتستمر البعثات الثلاث في استنباط وسائل للعمل معاً على نحو وثيق كما هو مذكور في تقريري حول التعاون بين البعثات والعمليات الممكنة عبر الحدود بين بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2005/135).

٨٢ – وفي ٢٠ شباط/فبراير، عقد رئيس الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية ورئيس سيراليون ورئيس وزراء غينيا، ممثلاً الرئيس كونته ، مؤتمر قمة في كوينديو، بسيراليون، وتعهدوا خلاله بتعزيز التعاون الإقليمي والتفاهم المشترك، بحيث يتم إيجاد بيئة للسلام والاستقرار المستدامين في بلدان حوض نهر مانو. ولهذا الغرض، التزموا بتأمين الحدود النفيذة للبلدان الثلاثة بنشر دوريات مشتركة، لكي يتم وضع حد لتدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك كبح الأنشطة غير المشروعة عبر الحدود التي تحرم البلدان من إيراداتها التي يمكن استخدامها لتنمية المناطق الحدودية.

٨٣ – والتقى قادة القوات من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في داكار في الفترة بين ٢٢ و ٢٤ شباط/فبراير. وقد قدمت خلية التحليل المشتركة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون تقريراً عن آخر التطورات بشأن تقييم الخطر الإقليمي، بينما قدمت الخلية المقابلة في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا تقييماً للخطر في ليبريا. وقد نوقشت مخططات العمليات المختلفة وأخذت الخيارات في الاعتبار كردود على صعيد البعثة والصعد دون الإقليمية. كما اجتمع رؤساء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ١١ آذار/مارس في سيراليون لمناقشة القضايا المتعلقة بالتعاون بين البعثات.

حادي وعشرين – ملاحظات

٨٤ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر التقدم في تنفيذ العناصر الرئيسية لاتفاق السلام الشامل. وعلى وجه الخصوص، فإن الأعمدة الأساسية للعملية الانتقالية قد نصبت بنجاح، بما في ذلك، إنشاء الحكومة الوطنية الانتقالية لليبريا وتسنمها لوظائفها، والقيام بنزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج وبداية العودة الواسعة للاجئين والمشردين داخلياً. كما تم إنشاء قدر من الاستقرار الأمني وبدأت التحضيرات للانتخابات. وعلى أي حال، فإن هذه الأعمدة لا تزال هشة، مما يؤدي إلى قلق بشأن قدرة الحكومة على تدعيم الاستقرار الناشئ في الفترة الانتقالية. وإذا لم تزود بالدعم والمشورة الضروريين خلال هذه الفترة الحاسمة ، فإن ليبريا تواجه خطر تكرار نموذج التعسف في استعمال السلطة والانهيار المؤسسي والعنف الذي انتشر في البلد خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية.

٨٥ – لذلك فمن الضرورة الحتمية أن تمضي الحكومة الوطنية الانتقالية الليبيرية ودون تأخير في إجراء الإصلاحات الجوهرية، وأن يقدم المجتمع الدولي على وجه الاستعجال الموارد الضرورية لإتاحة تدعيم المكاسب التي تحققت حتى الآن. وسيكون أمراً مأساوياً لو ترك هذا الاستثمار المكلف أن يتقوض ببساطة بسبب الفشل في تقديم الموارد المطلوبة المتواضعة نسبياً. وهناك مجال أساسي واحد يتطلب الاهتمام الفوري هو تمويل برنامج التأهيل وإعادة الإدماج للمحاربين السابقين. وعلى المانحين أن يسرعوا في الوفاء بالتعهدات غير المدفوعة والمساهمة بمبلغ ٤٠ مليون دولار على نحو عاجل وهو المطلوب لهذا البرنامج.

٨٦ – وفي الوقت نفسه، هناك حاجة ماسة لأن تضع الحكومة الوطنية الانتقالية لليبريا حداً لممارسات الفساد واتخاذ تدابير شفافة في إدارة الأموال العامة. كما ستحتاج إلى أن تكفل اتخاذ إجراءات تأديبية ملائمة ضد الموظفين الحكوميين الذين يعيقون مراجعة الحسابات ويقاومون الإصلاحات المؤسسية الهادفة إلى مكافحة الفساد.

٨٧ – وعلى أي حال، ونظرا لأن الحكومة قد لا تكون قادرة على التنفيذ الفعال للتدابير المذكورة أعلاه، فإن كثيراً من الليبيريين، وكذلك قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ينادون بالرقابة الدولية الصارمة على الوزارات الرئيسية المولدة للدخل والشركات العامة، مثل وزارتي المال والأراضي والمناجم والطاقة، وكذلك هيئة تنمية الحراجة، وهيئة الموانئ الوطنية والمصرف المركزي. وفي هذا الخصوص، فإن مجلس الأمن قد يرغب في أن يؤيد بقوة النداء المذكور في الفقرة ٧ من المادة السادسة والعشرين من اتفاق السلام الشامل، الذي وجه إلى الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وكذلك المنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى، لتوفر موظفين مدربين وخبراء دوليين

يقدمون الدعم والمساعدة التقنيين للوزارات والشركات العامة الرئيسية. ويتوجب أن تساعد هذه التدابير على تحقيق الرقابة، وهي حاجة ماسة جداً، وخاصة في المجالات التي تتضمن توليداً للإيرادات.

٨٨ - وبينما تم تحقيق تقدم جوهري ، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والشركاء الدوليين الآخرين، في تدريب وإصلاح وإعادة بناء الشرطة الوطنية الليبيرية، ما زال هناك قلق من أن المرتبات غير الكافية واللوجستيات غير الملائمة قد تديم ثقافة الفساد في سلك الشرطة. وتحتاج الحكومة الوطنية الانتقالية الليبيرية إلى أن تلعب دوراً أكثر فعالية في تقديم الحل الملائم لهذه القضية على وجه السرعة.

٨٩ - وعلاوة على ذلك، وبناء على الأسباب الواردة في الفقرة ١٢ من هذا التقرير، فإنني أوصي بقوة بنشر وحدة شرطة إضافية مشكلة، لفترة انتقالية مدتها ستة أشهر تبدأ في آب/أغسطس، لتعزز قدرة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا على المحافظة على بيئة آمنة خلال فترة الانتخابات.

٩٠ - إن من دواعي القلق أن برنامج إعادة بناء القوات المسلحة الليبرية قد تأخر عن الجدول الزمني لأسباب منها قلة الأموال المخصصة لمنح ترك الخدمة والمعاشات التقاعدية للموظفين العسكريين الحاليين. لذلك أناشد الحكومة والمجتمع الدولي أن يدرسا بعناية تقديم مبلغ الـ ٨,٥ ملايين دولار المطلوب لهذا الغرض.

٩١ - اقترحت بعض قطاعات المجتمع الليبري ، وخاصة تلك التي في الشتات، عقد منتدى استشاري وطني قبل انتخابات تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة الإصلاحات، بما في ذلك ما يتعلق منها باستخدام الأراضي وحقوق الملكية، والتي ستكفل أن تسيِّر الحكومة الجديدة شؤون الدولة بأسلوب ديموقراطي وتستخدم موارد البلد لمصلحة الأمة. وبينما يبدو أن جميع الليبيريين متفقون على الحاجة إلى مثل هذا المنتدى، فإن الخيارات منقسمة بشأن توقيته. فالبعض يعتقد أنه قد يؤدي إلى جمود في الوضع فيما يخص القضايا الدقيقة وينجم عن ذلك تأجيل للانتخابات. وأنا أود أن أحثّ الليبريين على تكثيف المشاورات بشأن هذه القضية الهامة بهدف تحقيق توافق في الآراء. وإذا ما اتفقوا على توقيت المنتدى المقترح وجدول أعماله، فإن الأمم المتحدة ستكون مستعدة للمساعدة في تيسير هذه المبادرة.

٩٢ - وفي هذه الأثناء، يلزم اتخاذ إجراءات لتمهيد الطريق أمام انتخابات ناجحة وحرة وعادلة تجري في تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذا الصدد، يتوجب استعادة كامل سلطة الحكومة في كل أنحاء البلد، وأن تكون المحاكم فاعلة في جميع المقاطعات، وأن تكون الشرطة

الوطنية الليبرية قادرة على إنفاذ القانون والنظام، وأن يتمتع مديرو المقاطعات بالقدرة على تقديم الخدمات الأساسية للناس.

٩٣ - كما يتعين على الحكومة الوطنية الانتقالية لليبريا وشركائها الدوليين اتخاذ تدابير لمعالجة عدد من الأخطار المحتملة ضد استقرار ليبريا الهش. وتشمل هذه الأخطار السخط المتزايد بين المحاربين السابقين، والشبان العاطلين عن العمل، والطلاب وعمال الحكومة الذين هم مستاؤون من عدم قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية؛ والنزاعات المتعلقة بالملكية فيما يخص الاحتلال غير المشروع للمزارع من قبل المحاربين السابقين والعائدين والمجموعات الأخرى؛ والتيارات الخفية الإثنية والدينية المقلقة. وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك دواع للقلق بشأن أنشطة مختلف الشركاء المقربين من الرئيس السابق تشارلز تايلور، المنفي في نيجيريا. وما زالت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا تتلقى تقارير عن أن بعض القادة العسكريين السابقين الموالين للرئيس السابق وشركاءه من رجال العمل، وكذلك أعضاء حزبه السياسي يقومون باتصالات منتظمة معه ويخططون لتقويض عملية السلام. وهذه القضية تتطلب اهتمام قادة غرب أفريقيا ومجلس الأمن.

٩٤ - إن التطورات في كوت ديفوار وتأثيرها المحتمل على الجهود الرامية إلى استقرار ليبريا هي أيضاً من دواعي القلق. فما زالت بعض الأطراف الليبرية السابقة، حسب التقارير، تحتفظ بعلاقات وثيقة مع كل من القوات الجديدة والقوى المؤيدة للحكومة في كوت ديفوار. ومع مواجهة الصعوبات في برنامج التأهيل وإعادة الإدماج في ليبريا، هناك خطر جدي من حصول تحرك غير مرغوب فيه عبر الحدود بين البلدين. لذلك فإن من الجوهري أن تواصل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تعزيز تعاونهما في رصد المناطق الحدودية.

٩٥ - وختاما، أود أن أشيد بممثلي الخاص، جاك بول كلاين، وجميع أفراد البعثة المدنيين والعسكريين على إسهامهم في عملية السلام رغم الظروف الصعبة والمليئة بالتحديات. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للبلدان المساهمة في البعثة بالقوات وأفراد الشرطة، وكذلك لقادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وأعضاء فريق الاتصال الدولي المعني بليبريا، ومؤسسات الأمم المتحدة ومنظمات المساعدة الإنسانية والعديد من المانحين الثنائيين لما بذلوه من جهود متواصلة لإعادة السلام إلى ليبريا.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة في ليبريا: قوام العنصر العسكري وقوام الشرطة المدنية في ١ آذار/مارس ٢٠٠٥

البلد	العنصر العسكري				عنصر الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع	
الاتحاد الروسي	٦			٦	١٨
إثيوبيا	١٧	٩	٢٥٣٦	٢٥٦٢	
الأرجنتين					٢
الأردن	٧	٩	١١٥	١٣١	١٤٠
إكوادور	٣	١		٤	
ألمانيا					٥
إندونيسيا	٣			٣	
أوروغواي				صفر	٢
أوغندا				صفر	٢٠
أوكرانيا	٣	١	٢٩٧	٣٠١	١١
أيرلندا		٦	٤٢٦	٤٣٢	
باراغواي	٣	١		٤	
باكستان	١٦	٧	٢٧٢٧	٢٧٥٠	٢٥
البرازيل		١		١	
البرتغال				صفر	٢
بلغاريا	٢			٢	
بنغلاديش	١٨	١١	٣٢٧٠	٣٢٩٩	٢٤
بنن	٣	صفر		٣	
البوسنة والهرسك				صفر	١٥
بولندا	٢			٢	
بوليفيا	٣	١		٤	
بيرو	٣	٢		٥	
تركيا				صفر	٣٤
توغو		١		١	
جامايكا				صفر	١٠
الجمهورية التشيكية	٣			٣	
جمهورية كوريا	١	١		٢	
جمهورية مولدوفا	٣	١		٤	
جنوب أفريقيا		٣		٣	
الدانمرك	٢			٢	

البلد	العنصر العسكري				عنصر الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القـــوات	المجموع	
رومانيا	٣			٣	
زامبيا	٣			٣	٢٩
زمبابوي				صفر	٣٣
ساموا				صفر	١٨
سري لانكا				صفر	١١
السلفادور	٣			٣	
السنغال	٣	٤	٦٠٠	٦٠٧	١٠
السويد		٣	١٣٤	١٣٧	٤
صربيا والجبل الأسود	٧			٧	٨
الصين	٥	١٠	٥٥٨	٥٧٣	٢٤
غامبيا	٥			٥	٣٠
غانا	١١	٥	٨٤٩	٨٦٥	٣٦
فرنسا		١		١	
الفلبين	٣	٤	١٦٣	١٧٠	٢٩
فنلندا		٢		٢	
فيجي				صفر	٣٠
قيرغيزستان	٤			٤	٣
كرواتيا		٣		٣	
كينيا	٣	٤		٧	١٥
مالي	٥	٢		٧	
ماليزيا	١٠			١٠	
مصر	٨			٨	
ملاوي		٢		٢	٢٣
المملكة المتحدة		٣		٣	
ناميبيا	١	٥	٨٥٧	٨٦٣	٦
النرويج				صفر	٦
نيبال	٣	٢	٤٠	٤٥	٢٥٦
النيجر	٢			٢	٤
نيجيريا	٢٢	٢٠	١٩٤٨	١٩٩٠	١٥٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٧	٣		١٠	٢٠
اليمن				صفر	٤
المجموع	**٢٠٦**	**١٢٨**	**١٤٥٢٠**	**١٤٨٥٤**	**١٠٥٩**

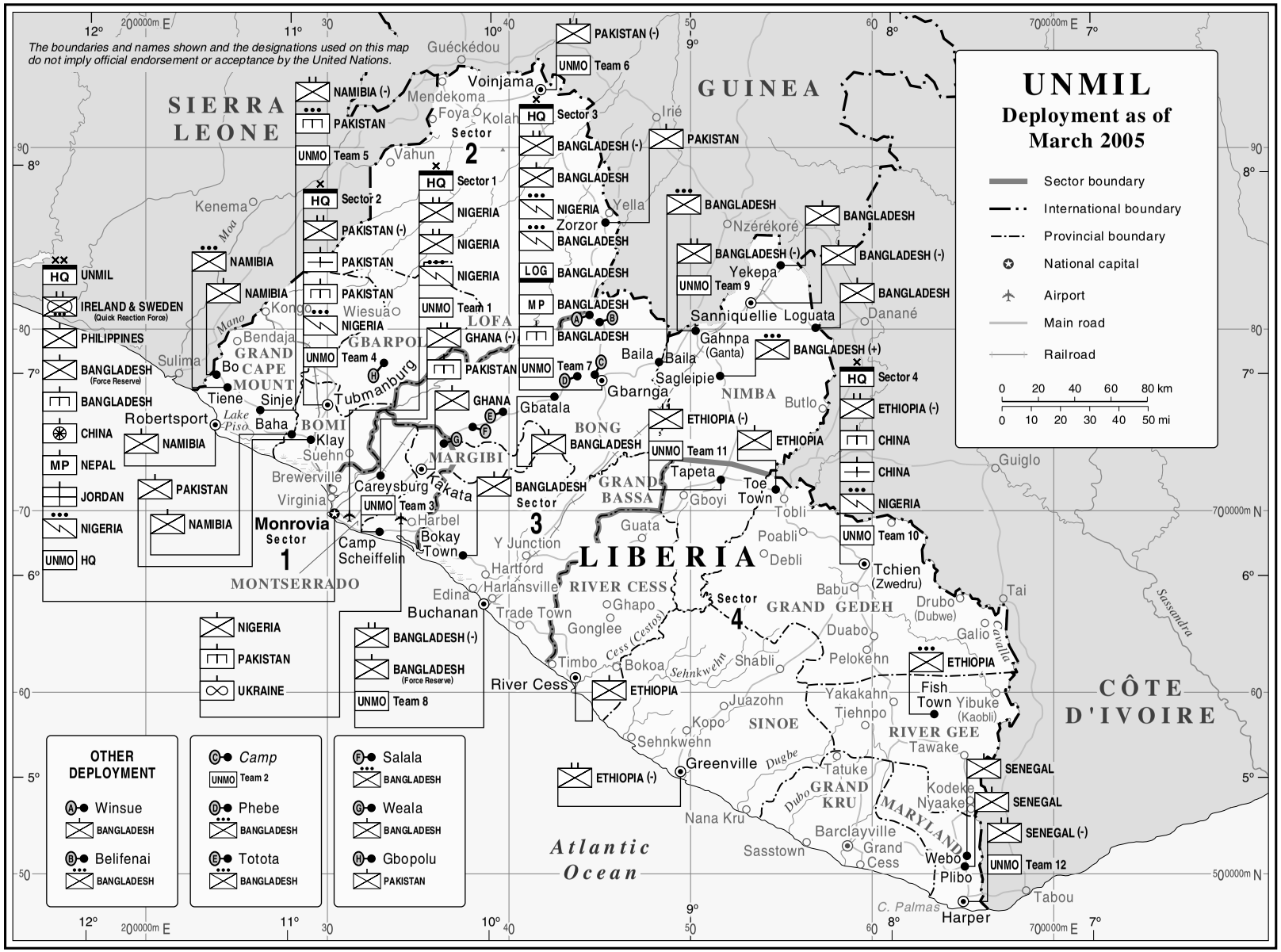

Map No. 4211 Rev. 4 UNITED NATIONS
March 2005

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section